مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية

المؤتمر الإقليمي حول تعزيز التعاون بين هيئات مكافحة الفساد وتطوير الآليات الوقائية في المنطقة العربية

عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية في 29-30 تموز/يوليو 2008

كلمة برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي

الدكتور وسيم حرب

المستشار الرئيس لحكم القانون

برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي

دولة رئيس الوزراء في المملكة الأردنية الهاشمية، المهندس نادر الذهبي،

معالي رئيس هيئة مكافحة الفساد الدكتور عبد الشخانبه،

أصحاب المعالي والسعادة،

السيّدات والسادة،

بداية، أريد أن أتوجّه بتحية إكبار وتقدير كبيرين لدولة رئيس الوزراء في المملكة الأردنية الهاشمية على رعايته الكريمة لهذا المؤتمر الإقليمي الهام وعلى حضوره شخصيا لفعاليات افتتاحه. وهذا تعبير عميق عن التزام المملكة الأردنية الهاشمية ودورها الريادي في دعم جهود مكافحة الفساد على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

وأتوجّه بالشكر الكبير أيضا لمعالي الدكتور عبد الشخانبه على كل ما تمّ بذله من قبل هيئة مكافحة الفساد في المملكة الأردنية الهاشمية لإنجاح هذا المؤتمر.

ويشرّفني أن أتحدّث اليكم اليوم باسم برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في هذا المؤتمر الإقليمي الهام الذي يشكّل محطة تاريخية لجهود مكافحة الفساد في المنطقة العربية والذي يأتي كثمرة للعمل الدؤوب الذي قامت به الدول العربية طوال السنوات الثلاث الماضية، بقيادة المملكة الأردنية الهاشمية وبدعم من برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي وشركائه من المنظّمات الإقليمية والدولية لا سيّما مكتب الأمم المتّحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة الذي نقدّم له كلّ الشكر على الدعم التقني الذي يقدّمه لهذه المبادرة.

اليوم نجتمع لنتوّج الجهود التي انطلقت من البحر الميّت في شباط/فبراير سنة 2005، عندما تمّ إطلاق مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية برعاية جلالة الملك عبدالله الثاني، وبحضور رؤوساء وزراء ووزراء من 18 دولة عربية ومن 18 دولة من الدول المتقدّمة تنمويا،

ومرّت بمحطات كثيرة أهمّها المؤتمر الإقليمي الذي انعقد في منطقة البحر الميّت أيضا في كانون الثاني/يناير 2008 برعاية دولة رئيس الوزراء، المهندس نادر الذهبي وبحضور وزراء عدل ووفود رفيعة المستوى من 19 دولة عربية تمثّل الهيئات المعنية بمكافحة الفساد وبرلمانيين وممثّلين عن المجتمع المدني.

وقد أطلق هذا المؤتمر مشروعا إقليميا واسعا يسعى الى تعزيز قدرة الدول العربية على رسم وتنفيذ سيسات منع ومكافحة الفساد وعلى بناء المعرفة والقدرات لصانعي السياسات والممارسين في هذا المجال مع التركيز على أولويات محدّدة هي الآليات الوقائية، السلوكيات في القطاع العام والقضاء والنيابة العامة، والتجريم، وحماية الشهود والمبلّغين، والتعاون الدولي، ودور المجتمع المدني في منع ومكافحة الفساد.

ومن ضمن هذا المشروع أيضا، أيها السيّدات والسادة

تمّ إطلاق جهد إقليمي متميّز يسعى الى إنشاء شبكة عربية للهيئات الرسمية المعنية بمكافحة الفساد بغية تعزيز التعاون وتبادل الخبرات والتجارب فيما بينهما ومع نظرائهم من دول العالم.

وبالفعل قمنا طوال الأشهر الستة الماضية بالعمل الدؤوب مع ممثّلين عن الهيئات المعنية بمكافحة الفساد في عدد كبير من الدول العربية من أجل وضع ميثاق ونظام عمل الشبكة وتحديد آليات عملها، وهو ما سنقدّمه اليكم ونناقشه في الجلسة الأخيرة من هذا المؤتمر.

بناء على ذلك، فإن إجتماعنا في هذين اليومين لتحقيق هدفين أساسيين:

1. أولا، لنطلق معا حوار السياسات الإقليمي حول الآليات الوقائية لمنع الفساد وهو أحد أولويات المشروع الإقليمي وأحد أهمّ المواضيع التي سيتناولها مؤتمر الدول الأطراف في إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد الذي سينعقد في دورته الثالثة في قطر في نهاية 2009.
2. وثانيا، والأهمّ، لنعلن عن إطلاق الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

التي تعتبر إنجازا تاريخيا في المنطقة صنعته الدول العربية بعزيمتها ومشاركاتها الفعالة في سلسلة من النشاطات الإقليمية الهامة وتأكيدا لا يقبل الشك على رغبة هذه الدول في مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة وفي المشاركة بفعالية في الجهود الدولية في هذا المجال.

فمواجهة الفساد أيها السيّدات والسادة أصبح حاجة ملحّة كونه يشكّل عائقا رئيسيا أمام جهود التنمية البشرية، ويلتهم ثروات الدول، ويعيق الإستثمار، ويخفّض من نوعية الخدمات العامّة الأساسية، ويضعف ثقة المواطنين بالسلطة، ويعطّل حكم القانون، ويهدد استقرار المجتمعات وأمنها.

وفي ظل العولمة، لم تعد هذه الظاهرة الخطير مسألة محليّة وحسب بل دخلت في صلب اهتمام المجتمع الدولي بل حتى صارت جزءا لا يتجزأ من التشريع الدولي مع دخول إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد حيّز النفاذ سنة 2005.

واليوم هناك 13 دولة عربية صادقت على الإتفاقية و4 دول إضافية وقّعت بانتظار المصادقة، وهو إنجاز كبير يسجّل في خانة الخطوات الإيجابية التي تتّخذها الدول العربية في هذا المجال.

وهي في هذا الإطار ستستفيد حتما من هذا المشروع الإقليمي الهام وخصوصا من الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد التي تشكّلت نزولا عند طلب الهيئات المعنية في هذا المجال وبهدف إيجاد ملتقى دائم لها لتعزيز تبادل المعرفة والخبرات والتجارب فيما بينها، وإنشاء إطار إقليمي استراتيجي لدعم الجهود الوطنية الهادفة الى تطبيق المواثيق والإتفاقيات العربية والدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد، لا سيّما "اتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد".

وفي الختام، لا يسعنا سوى تقديم الشكر الكبير والتقدير العميق للمملكة الأردنية الهاشمية، ممثّلة بدولة رئيس الوزراء، على احتضانها لهذه المبادرة وللدول العربية التي شاركت بفعالية متميّزة في أنشطتها وللمنظمات والدولية والجهات المانحة التي ساهمت في هذا الجهد الإقليمي المتميّز.

وأشكر معالي الدكتور عبد الشخانبه وأعضاء هيئة مكافحة الفساد في الأردن على استضافتهم الكريمة ودورهم المهم في إنجاح هذا المؤتمر. وأشكر بالتحديد وفود الدول العربية التي تشارك معنا مع هذا اللقاء على التزامها ودعمها ومشاركتها الفعالة في كافة أنشطة هذا المشروع.

كما اتوجه بالشكر العميق لجامعة الدول العربية على جهودها وتعاونها في دعم انشطة المبادرة.

ونعدكم في برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي باستمرارنا في بذل كل ما هو متاح لنا من إمكانيات لدعم هذه المبادرة التاريخية والتي ستعود بالفائدة الكبيرة على جهود مكافحة الفساد في المنطقة العربية، وتشكّل عنصرا من عناصر الدفع الى تحقيق المزيد من التقدّم في مسيرة التحديث والإصلاح والتنمية للدول العربية.

وشكرا ...